

## الأولوية للحوار والتوافق وعدم انتظار الخارج مجلس النواب أمام تحدي انتخاب الرئيس والتشريع

حمل العام الجديد الاستحقاقات الدستورية والتشريعية الموروثة من العام المنصرم والتي استعصت على الحل، وهي تضع المجلس النيابي امام تحدي الانجاز، بما يحقق انتظام الحياة الدستورية وسلامة عمل المؤسسات والادارات العامة، وتوفير كل المرتكزات القانونية التي تسهل بدء تنفيذ خطة التعافي المدعومة من المجتمع الدولي

ابرز الاستحقاقات الملحة التي تواجه للجمهورية، واقرار التشريعات اللازمة مجلس النواب هي انتخاب رئيس جديد المتصلة بالقوانين الاصلاحية، وسط تنازع

بين مَنْ يقول ان المجلس في حالة انعقاد دائم لانتخاب رئيس ولا يمكنه التشريع، وبين مَنْ يقول ان المجلس سيد نفسه ويستطيع التشريع في كل ما يعود بالفائدة على الدولة والمؤسسات والمواطن. "الامن العام" حاورت النائب الدكتور بلال الحشيمي والنائب غسان عطالله حول استحقاقى الانتخاب والتشريع.

### الحشيمي: الخوف ان ينسحب التعطيل على التشريع

■ هل ستستمر جلسات انتخاب رئيس للجمهورية تدور في الحلقة المفرغة ذاتها؟  
□ دستورياً، حددت المواد 73 و74 و49 من الدستور المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس وظروفه وطريقته. من حيث الدستور، ليس من المفترض ان تطول مسألة انتخاب رئيس الجمهورية، غير ان العرف المتصل بالوافق الوطني والميثاقية، ادخل عملية الانتخاب في تعقيدات، لاسيما ان الاطراف السياسيين الممثلين في مجلس النواب يطرحون وجهات نظر متباينة حول هوية رئيس الجمهورية. التعقيدات هي بين مكونات المجلس المتباينة، وهي بين الحلفاء ايضا المتفقين على الورقة البيضاء، والمختلفين على كيفية ملئها باسم رئيس جمهورية متفق عليه. في مقابل 45 صوتا لرئيس مرشح هو ميشال معوض، هناك 55 ورقة بيضاء، و28 صوتا لنواب لم يستطيعوا حسم خيارهم بين هذين الموقفين. هذه العقدة السياسية الحالية، في ظل الانقسام السياسي، تطيل ازمة مجلس النواب في التوافق، ولو من خلال اغلبية مطلقة اي 65 صوتا، على انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

على تعطيل التشريع، كما انعكس بشكل سلبي على ادارة الدولة ومؤسساتها.

■ هل المطلوب الاتفاق على تسوية شاملة اكبر من دوحة واقل من طائف تتوج بانتخاب رئيس؟  
□ الطائف جاء بصورة طارئة وفرضته الضرورة بعد حرب اهلية عصفت بالبلاد اكلت الخضر واليابس، وقاتل فيها الجميع ضد الجميع. وكانت الحرب التي اندلعت عام 1975، تحمل في كل مرة السياسيين ورجال الفكر والدين على طرح وثائق اصلاحية، تخرج البلاد من ازمة ديموقراطية تعقدت جدالها مع الاعمال العنيفة التي دمرت مؤسسات البلاد. في اتفاق الدوحة، كان هناك ممانعة وتعطيل للبلاد استمر لمدة 18 شهرا، وكانت التسوية مبنية على اختيار رئيس جمهورية من لون واحد في مقابل رئيس حكومة من الطرف الثاني. يبدو ان الانقسام بين 8 و14 عقد الانقسام السياسي ورسخه، وبات البلد نتيجة اعراف الدوحة، عرضة في كل مرة للتعطيل في الحكومة. الخوف ان ينشأ هذا التعطيل الى التشريع في مجلس النواب نتيجة المناكفة السياسية. ما نحتاجه اليوم، هو ان يسأل المعطلون انفسهم ماذا يريدون؟ واي دولة ستبقى في حال استمر



النائب بلال الحشيمي.

مفهوم الدولية والانفلات الامني، والفوضى المالية والاقتصادية؟ اذا تم تحديد العنوان الذي من اجله يتم رفض رئيس جمهورية مرشح، من المنطقي ان تستبدل الاوراق البيضاء باسم مرشح آخر، ولو لم يكن المرشح المطروح حاليا. كما من المنطقي ان يحسم الباقيون خيارهم، بدل التعطيل السياسي الثاني، والذي لا يمكن تفسيره سوى انه يشبه الزجل السياسي، اكثر من السجال الديمقراطي المبني على قواعد واضحة. لسنا في حاجة سوى الى ترتيب خياراتنا وفق المصلحة الوطنية، ووفق مصلحة الناس التي تتطلبها الاوضاع الحالية اكثر من اي وقت مضى. ليس المطروح تعديل دستوري حاسم، ولا اقتراح اعراف جديدة ضمن تشكيل الحكومة، ولا المطروح ثلث معطل، ولا تسوية رئيسين (جمهورية وحكومة) في سلة واحدة. بل النقاش يدور حول دولة سيده حرة مستقلة، ام دويلات وانفلات امني، وتهريب يدمر الاقتصاد، وتعطيل لاصلاح اقتصادي ينتظره اللبنانيون منذ اكثر من سنتين. فلنتفاهم على هذه العناوين في ما بيننا، ولسنا في حاجة الى قوى خارجية تتفهم هذه الضرورة اكثر منا، فنحن اهل الارض ونحن ادري بما حيوي لها ولاستدامتها للاجيال المقبلة.

”

### الانقسام السياسي يطيل ازمة خلو سدة الرئاسة

“

لتقريب وجهات النظر. اذ لا يزال النقاش حادا منذ اغتيال الرئيس الحريري عام 2005 حيال انجاز قيام الدولة السيدة المستقلة، ام تغليب مفهوم الدولية والفوضى والانفلات على ما سواه؟ وفق التحليل السياسي، تبدو حركة الخارج اقل

### عطالله: المطلوب تطبيق دستور الطائف في جوهره الحقيقي

على سائر الافرقاء والاحزاب، لايجاد توافق حول مبادئ اصلاحية اساسية وحتمية للنهوض بالدولة والخروج من الازمة السياسية والاقتصادية الحالية. تكتل لبنان القوي يقوم حاليا بجولة اسماء للوصول الى دعم ترشيح شخصية يمكن ان تتوافق

اهتماما بالشأن اللبناني، واقل من اي وقت مضى، من حيث رد فعلها البطيء على ما يحصل على الساحة اللبنانية ككل. حتى المراهنة على انعقاد "اللقاء الرباعي" في باريس، هي مراهنة ينبغي ان لا تكون موجودة لدى اطراف الحكم في لبنان. فالاجتماع الدولي - الاقليمي الذي نسج خيوطه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لم يتضح مستوى التمثيل فيه لكل من الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية وقطر، كما لم تتضح فيه ما اذا كانت النقاشات ستتمحور حول الازمة اللبنانية فقط لا غير، ام ستكون جزءا من لائحة نقاشات متعددة قد تطل النفط والغاز والازمة الاوكرانية وغيرها.

فيها الشروط التوافقية الداخلية، خصوصا لناحية طمأننة المقاومة وتأمين الدعم الداخلي والخارجي لها، آملين في ان تلقى هذه المبادرة اذانا صاغية واياد ممدودة لأن عبء الازمات المتتالية اصبح ثقيل جدا على المواطن. ◀

■ ما السبيل للخروج من هذه الدوامة والذهاب الى انجاز الاستحقاق الرئاسي؟  
□ السبيل الوحيد للخروج من هذه الدوامة هو من خلال الحوار والتلاقي بين الاطراف المعنيين وتغليب مصلحة لبنان العليا على المصالح الشخصية والحزبية والفئوية الضيقة. فالازمة تطاول كل شرائح المجتمع وتشمل مرافق الدولة والمماطلة، ولا تخدم الا مصلحة الحزبيين الذين يزدهرون على انقراض المؤسسات ويستفيدون من تفكك الدولة.

■ هل المطلوب الاتفاق على تسوية شاملة اكبر من دوحة واقل من طائف تتوج بانتخاب رئيس؟  
□ لا شك ان تجربة الطائف على مدى اكثر من 30 عاما اظهرت فيه العديد من الثغر، ابرزها غياب المهل الدستورية التي تضبط تكليف رئيس جديد للحكومة وتشكيل حكومة دستورية فاعلة، وتمنع المماطلة وتجنب الفراغ في السلطة التنفيذية التي هي العجلة الرئيسية في النظام اللبناني. ما نعيشه اليوم ما هو الا نتيجة هذه الثغر والممارسات الخاطئة للدستور. لذا نرى اننا نحتاج الى حلول لهذه المعضلات والعودة الى تطبيق الطائف في جوهره الحقيقي، مع حتمية تطوير النظام ليتماشى ومقتضيات العصر الحالي على كل الصعد. نحن كتيار وطني حر، كنا ولا نزال اول المطالبين

بانجاز اللامركزية الادارية والمالية الموسعة، قناعة منا بأنها الحل الامثل لتحسين المراقبة والمحاسبة وادارة المال العام ومؤسسات الدولة، ولانها تؤمن شراكة حقيقية بين المواطن والمسؤول. ان تعديل النظام وتطويره هما نقطتان اساسيتان على طريق حلحلة ازمة الحكم وازمة النظام الحاليين.

■ يبدو ان الخارج مشغول كلياً عن لبنان، لماذا لا يبادر الافرقاء في الداخل الى الاتفاق وعدم الاستمرار في انتظار تدخل الخارج او كلمة سر منه للسير بانتخاب رئيس؟

□ هناك قلة من السياسيين والاحزاب غير مرتبطة بالخارج وغير مرتبهة لاجندات اجنبية، ولا تولي اهمية الا لما يريدده المواطن ولما تمليه مصلحة البلاد العليا. ان الوضع السياسي الاقليمي والدولي اليوم يشبه الى حد ما، الوضع الذي كان قائماً عام 2016 واستطعنا يومها انجاز تفاهم داخلي



**باسمك يسعى  
الى تأمين الحاضنة لانجاح  
اي اتفاق داخلي**



لبناني بامتياز اثمر عن انتخاب الرئيس ميشال عون على رأس الدولة. لكن، للأسف، عندما يكون التوافق الداخلي غير متين وعندما لا يقترن بالدعم الخارجي المناسب، يبقى ناقصاً وتكون النتيجة تصارعا داخليا عقيماً وعرقلة للانجازات وحرمان اللبنانيين من ابسط حقوقهم. ما يسعى اليه النائب باسيل، من خلال لقاءاته في الداخل والخارج، يهدف الى تأمين الحاضنة اللازمة لانجاح اي اتفاق داخلي.

■ هل سيستمر عمل المجلس النيابي محصوراً بجلسات الانتخاب، اليس هناك حاجة الى جلسات تشريع؟

□ وفقاً للدستور اللبناني، لا اولوية في عمل المجلس النيابي تعلو على اعادة احياء السلطة التنفيذية وانتخاب رئيس للجمهورية يشكل الحجر الاساس في اعادة انتظام الدولة. ان مجلس النواب الحالي يشكل المؤسسة الوحيدة التي لا تزال قائمة من دون شوائب دستورية، في ظل حكومة مستقبلة والفراغ في الرئاسة الاولى. لذا من المحبذ ان يقوم باقرار التشريعات الضرورية التي من شأنها تسيير امور الناس، وتساهم بانتظام مالية الدولة ولو جزئياً، مثل اقرار الكابيتال كونترول وقانون استعادة الاموال المحولة وغيرها من القوانين الاصلاحية التي تقدم بها كتكتل لبنان القوي منذ عشرات الاشهر، والتي لا تزال تترنح في ادراج اللجان النيابية.

■ ما هي ابرز القوانين التي يفترض ان ينجزها مجلس النواب والتي لا تنتظر التوافق على الملف الرئاسي؟

□ تكمن المشكلة الاساسية في مجلس النواب في التأخر بدراسة القوانين في اللجان، وفي اصدارها ونشرها. على مجلس النواب ان ينفذ الغبار عن مشاريع القوانين المنسية في الادراج ومناقشتها واقرارها في اسرع وقت تمهيدا لاستعادة ثقة المواطنين بهذه المؤسسة الدستورية. لكن، تبقى العبرة في التنفيذ وتطبيق القوانين. لا يمكن لعمل مجلس النواب ان يكتمل في ظل عدالة مشلولة بفعل وجود قضاة مرتهين للسياسيين، متقاعسين عن القيام بدورهم، متورطين في الفساد ومتواطئين في حماية الفاسدين وفي شل مؤسسات الدولة.



النائب غسان عطالله.

# شل مؤسساتياً

مخابر | حواريات

## الأطيب من سنين

الفرع الأول

خلدة - اوتوستراد بيروت - الجنوب - هاتف: 800658-05

الفرع الثاني

الدامور - الطريق العام - الجنوب - هاتف: 601772-05